

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٧٤**

الجمعة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
	الاتحاد الروسي	السيد أغاساندیان
	ألمانيا	السيد آيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موریس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد بريث غويتيريث
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/337، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرتغال.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سوف أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرتغال باعتماد القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بالإجماع. ونشكر جميع الوفود على تعاونها النشط جدا معنا في صياغته.

إننا ننظر إلى القرار باعتباره خطوة أخرى إلى الأمام في إطار استجابة مجلس الأمن للانقلاب العسكري الذي عطل العملية الانتخابية الديمقراطية في غينيا – بيساو في ١٢ نيسان/أبريل. يفرض القرار جزاءات محددة الأهداف على مدبري الانقلاب ومن يدعمون ذلك العمل غير القانوني. أرسل المجلس مرة أخرى اليوم رسالة إدانة قوية، وأكد مجدداً على سياسته في عدم التسامح على الإطلاق مع الاستيلاء غير الدستوري على السلطة.

إن الانقلابات العسكرية ضد السلطات الديمقراطية الشرعية، ببساطة، أمر غير مقبول، شأنه شأن تقويض العملية الانتخابية التي يُنظر إليها على الصعيد العالمي على أنها حرة ونزيهة. وبالمثل لا يمكن القبول بالحلول السياسية التي تُقصي وتنفي الأشخاص الذين يحظون بالنصيب الأكبر من التأييد الانتخابي، وفي نفس الوقت تمكين الأشخاص الذين هُزموا انتخابياً. إن ذلك مبدأ أساسي في أي دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون.

تعتبر البرتغال فرض الجزاءات أداة لممارسة الضغط على أولئك الذين قاموا بعكس اتجاه العملية الديمقراطية باستيلائهم على السلطة بصورة غير قانونية.

يساورنا القلق البالغ إزاء التقارير المتزايدة عن تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ما يسمى بالقيادة العسكرية، ونذكر بضرورة مساءلة جميع المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وفي ذلك الصدد، ننوه بتدابير المجلس للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير على ضوء ما يطرأ على الحالة من تطور.

يشدد القرار الذي اعتمدناه للتو أيضاً على أهمية الوساطة في عملية السعي لإيجاد حل للأزمة في غينيا - بيساو. وتدعم البرتغال أي عملية وساطة تكفل استعادة النظام الدستوري بصورة فعالة وذات مصداقية.

يؤكد القرار أيضاً على أهمية التنسيق الفعال بين الشركاء الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي. ينبغي أن ينطوي هذا التنسيق على مشاركة الأمم المتحدة مشاركة فعالة. يتطلب أي حل ناجع أن يبذل الجميع جهوداً مشتركة. لذا، تتوقع البرتغال أن يؤدي القرار إلى المزيد من الاتساق والوحدة في الهدف بين شتى الجهود الجارية حالياً. وتقف البرتغال على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في تحقيق ذلك الهدف.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، التي مكنتنا من اعتماد القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأعرب لكم عن تقديرنا على الطريقة المتميزة التي تقودون بها عمل المجلس في هذا الشهر. وأخيراً، أود أن أعرب عن امتنان وفد توغو لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين لم يدخروا جهداً في تمكين توغو من الانضمام إلى التوافق الذي قاد إلى اعتماد القرار.

لقد انضمت توغو إلى التوافق بفضل جهود جميع أعضاء المجلس، ولا سيما البرتغال، للمحافظة على وحدة المجلس في ما يتعلق بمسألة تشغل بال منطقة غرب أفريقيا. غير أننا اندهشنا لدى ملاحظتنا - إن لم نكن مخطئين في القراءة - أن الفقرة ٢، التي تشير إلى ضرورة التنسيق بين الشركاء المعنيين بالحالة في غينيا - بيساو، لم تكن مدرجة في مشروع القرار الذي عرض على المجلس هذا الصباح. وحتى إنْ لم تكن تلك الصياغة تمثل مشكلة بالنسبة لوفد توغو، فإننا نعتقد أن روح الشفافية المتوخاة في كل المفاوضات ينبغي أن تُحترم في المستقبل.

ثمة جانب آخر من جوانب مشروع القرار يتعلق بإيراد عبارة ''الاتجار غير المشروع بالمخدرات''. خلال المناقشات، ولا سيما المناقشات على مستوى الخبراء، لاحظت توغو أن استخدام هذه الصيغة غير مناسب لمنطقة غرب أفريقيا، وإنْ كانت تلك العبارة مقبولة حين يتعلق الأمر بمنطقة أخرى من مناطق العالم. وقد أُعرب عن موقف مماثل في شباط/فبراير عندما أجرى المجلس مفاوضات بشأن البيان الرئاسي (S/PRST/2012/2) واعتمده في ٢١ شباط/فبراير. يود وفد توغو أن يشير إلى أنه وافق على اعتماد القرار بصيغته تلك من باب إبداء المرونة. بيد أننا نعتقد أن على المجلس في المستقبل أن يواصل الإشارة إلى الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا بدون التمييز بين طابعه القانوني أو غير القانوني.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): صوت المغرب مؤيداً للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) لأنه يرسل رسالة قوية وإجماعية من المجلس تدعو إلى إعادة السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. كما صوت بلدي مؤيداً في ضوء التزامه الثابت واهتمامه الخاص بالسلام والاستقرار وسيادة القانون في الجزء الغربي من قارتنا، الذي تربط المغرب به علاقات طويلة الأمد وشراكات متعددة الأوجه.

حينما بدأت الأزمة في غينيا - بيساو، كان المغرب من بين أوائل البلدان التي أدانت الانقلاب ودعت إلى استعادة النظام الدستوري والإفراج عن الأشخاص الذين اعتقلوا كسجناء سياسيين على إثر الانقلاب، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً.

كما صوت وفدي مؤيداً للقرار نظراً للدعم الذي يوفره للجهود الدولية والإقليمية في غينيا – بيساو. وفي ذلك الصدد، ندعم بصورة خاصة الجهود والالتزامات المتواصلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة المنخرطين في تسوية الأزمة. ونكرر التأكيد على ضرورة تنسيق جهود الوساطة تلك.

يعرب المغرب مجدداً، بتصويته المؤيد للقرار، عن استعداده الكامل لدعم الجهود التي انطلقت لكفالة عودة الاستقرار. وسنظل ندعم تلك الجهود، التي نأمل أن تمكّن من التوصل إلى تسوية توافقية وسلمية، تحقق مصالح شعب غينيا – بيساو.

أخيراً، أود أن أنوه مشيداً بما أبدته الوفود المعنية مباشرة بالأمر من حكمة سياسية ومرونة من أجل التوصل إلى نص توافقي. لن يؤدي هذا إلا إلى تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة في جعل غينيا – بيساو بلدا مستقراً يعيش في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.